

بوادر، 12 تموز/ يوليو 2018

# انتخابات 2018 النيابية في العراق: بين الطائفة والوطن

← عصام الخفاجي



## مقدمة: نحو قراءة حذرة

حفلت انتخابات مجلس النواب العراقي الأخيرة في 12 أيار/مايو، وهي الرابعة منذ سقوط نظام صدام حسين عام 2003، بمفاجآت ومفارقات مثيرة لا تستقيم قراءة هذه الورقة من دون البدء بالإشارة إلى أولها، وهي حجم الاعتراضات والتشكيك غير المسبوق بصحة النتائج التي أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

في الدورات الانتخابية السابقة كان ثمة اعتراضات وشكاوى، لكنها لم تصل الحد الذي يُؤثر سلباً على شهادات نفاة الانتخابات التي أصدرتها المنظمات الدولية والمحلية، أو على مصادقة المحكمة الاتحادية على نتائجها. أما في الدورة الحالية فقد وصل الأمر إلى أن يشكّل مجلس الوزراء "لجنة أمنية عليا" تتولّى التحقيق في التهم الموجهة إلى المفوضية وأن يُوجّه مُمثّل الأمم المتحدة في العراق رسالة إلى المفوضية يطالبها فيها بأن تقوم بإجراء عملية فرز الأصوات وعدّها يدويّاً لنسبة عشوائية من الصناديق للتأكد من مطابقتها مع نتائج الفرز الإلكتروني الذي تمّ اعتماده للمرّة الأولى هذا العام. ولا تزال هذه الدراما تتوالى فصولاً، وقد وصلت الآن إلى اتّخاذ البرلمان، في جلسة استثنائية، قراراً بتجميد عمل المفوضية العليا للانتخابات وتكليف هيئة من تسعة قضاة بالقيام بوظائفها، وإلغاء نتائج انتخابات النازحين عن أماكن سكنهم (حوالي ثلاثة ملايين) ونتائج انتخابات العراقيين في الخارج (حوالي مليون ونصف المليون).

البدء بالإشارة إلى التشكيك بصحة الانتخابات هدفه التنبيه إلى أنه ينبغي التعامل مع النتائج ببعض الحذر لأنها مُرشحة للتغيّر، وهي في معظمها تتعلّق بالمحافظات ذات الأغلبية السنيّة (الأنبار وصلاح الدين)، أو الكردية (السليمانية وأربيل ودهوك)، أو المناطق المختلطة قومياً (كركوك التي يتنازع العرب والتركمان من جهة، والأكراد من جهة أخرى على عائدتها).

ومن ثمّ فإنّ القرارات التي ستُتخذ بشأن هذه الطعون لن تغيّر الصورة العامّة، إذ ليس هناك تشكيك جدّي بصحة النتائج في المحافظات ذات الأغلبية الشيعية وهي التي تشكّل الثقل السكاني في العراق.

ويمكن أن نقرأ ظاهرة لجوء حركات سياسية لعبت أدواراً مهمّة في المشهد السياسي العراقي منذ عام 2003 إلى التزوير الواسع غير المسبوق في الانتخابات الأخيرة؛ كإقرار ضمنيّ من جانبها بفقدانها لثقة قطاعات واسعة من جمهورها الانتخابي، وهو أمر كان واضحاً لمعظم المراقبين منذ فترة غير قصيرة. وتجلّى فقدان الثقة في الانخفاض المرعب في نسب المشاركة في التصويت رغم الرهانات الكبيرة التي تنطوي عليها

انتخابات هذا العام. فمن بين حوالي 24.5 مليون عراقي يحقّ لهم التصويت؛ لم يبلغ عدد المشاركين أكثر من 11 مليوناً، أي 44.5%. في حين كانت نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة جميعها، فضلاً عن انتخابات مجالس المحافظات، تزيد عن 60% وتقارب الثلثين في بعض الحالات. وتكتسب هذه النسبة المتدنية دلالة خاصة في التعبير عن يأس جمهرة كبيرة من الناخبين من إمكانية تغيير الطبقة السياسية المهيمنة على الحكم، رغم تعيّر التشكيلات الحزبية وأسماء القوائم الانتخابية.

فعلى عكس الانتخابات السابقة حين كان فوز قوى الإسلام السياسي الشيعي يتصدّرها حزب الدعوة الإسلامية مضموناً؛ انطوت انتخابات 2018 على صراعٍ حادٍّ بين رؤى سياسية شديدة التباين لكلٍّ منها تبعاته الجدّية على توجّهات العراق وشكل الدولة التي سيُعاد بناؤها بعد الخراب الذي ألحقته داعش وسياسات الحكومات السابقة. ومع هذا لم ترَ أغلبية الناخبين في التنافس الانتخابي الشرس سوى تكراراً للوجوه والمواقف والسياسات ذاتها.

## الشعبوية مقابل الطائفية

ساهم العزوف عن المشاركة في التصويت في تحقيق مفاجأة انتخابية أخرى هي حصول قائمة "سائرون" التابعة لرجل الدين الشيعي مقتدى الصدر على المركز الأول، مُستحوذة على 54 مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان البالغة 329 مقعداً. اعتكف اليائسون في بيوتهم فيما كانت نواة فاعلة تعبئ الساخطين للتصويت لقائمتهم. فطوال السنوات الثلاث السابقة على الأقل، نجح "الصدريون" في تصوير حركتهم الشعبوية حاملة لكل هموم المواطن العراقي ومشاركة إياه في السخط على طبقة الحكم الذي اتّخذ أبعاداً غير مسبوقه بسبب التحوّلات المزلزلة التي حدثت في العراق إثر انتخابات 2014 التي جاءت بالسيد نوري المالكي رئيساً للوزراء.

انطلقت شرارة التحوّلات من الانهيار المذهل للجيش العراقي الذي أنفقت مليارات الدولارات على بنائه أمام بضعة آلاف من داعش احتلوا خلال أقل من شهر ثلث أراضي العراق بما فيها الموصل -ثاني أهمّ مدنه- واقتربوا من بغداد. أفاق العراقيون من الصدمة موجّهين أصابع الاتهام بالفساد والطائفية إلى الحكومة التي همّشت السنّة ودفعتهم إلى عدم مقاومة داعش. كانت النتيجة المباشرة لهذا الزلزال إجبار نوري المالكي على التنحّي عن منصبه وتكليف الدكتور حيدر العبادي برئاسة الوزارة. لكن ردّ الفعل الشعبي كان أكثر جذرية إذ بدأت جمهرة من الناشطين المدنيين بالتحشّد في ساحة التحرير ببغداد تطالب بمحاربة الفساد ومحاكمة رموزه، لتتوسّع وتمتد إلى معظم محافظات العراق. وقد استطاع "الحراك المدني" -كما بات يُسمّى- أن يحشد جمهرة

ربما بلغ عددها خمسين ألفاً أسبوعياً، حتى قرّر السيّد مقتدى الصدر دفع أتباعه للانضمام إلى هذا الحراك الذي أغرق المدنيين ليصل ذروته حين اقتحم المتظاهرون "المنطقة الخضراء" المُحصّنة، وهي مقر الحكومة، واجتاحوا البرلمان وعبثوا بمحتوياته.

هنا كانت نواة تحالف "سائرون" التي يعتبرها كثير من المراقبين اختراقاً للنظام السياسي العراقي، مع أن ثمة مؤبّرات قد لا تُبرّر هذا التفاؤل. فحين بدأ الحراك المدني حركته الاحتجاجية، كان تيار مقتدى الصدر -ولا يزال- مكوّناً أساسياً في التحالف الشيعي الحاكم، له 35 مقعداً في البرلمان وخمسة وزراء ونائب لرئيس الوزراء، الذي كان أحد رموز الفساد الذين طالب المتظاهرون بمحاكمتهم. بدا لوهلة أن حركة الاحتجاج المدنية التي مرّت عليها أربع سنوات تملك حظاً بالحصول على نحو 10 مقاعد في برلمان 2018، إذ حصل تحالف مدني على ثلاثة مقاعد في برلمان 2014 حين لم يكن السخط الجماهيري قد وصل إلى ما وصل إليه اليوم. هكذا تشكّل تحالف "تقدّم" (مختصر: تحالف القوى الديمقراطية المدنية) أوائل هذا العام، وكان الحزب الشيعي عنصراً أساسياً في تشكيله، لكي يتفاجأ أركان هذا التحالف بخروج الحزب منه بعد أقلّ من شهرين وانضمامه شريكاً هامشياً مع الصدر في قائمة "سائرون" التي رفعت شعارها: "مكافحة الفساد، وبناء دولة المواطنة".

من بين المقاعد الأربعة والخمسين التي حصل عليها تحالف "سائرون" الصدري، كانت حصة الحزب الشيعي مقعدين فقط، فيما حصل مرشّحون عن قوائم مدنية أخرى على ثلاثة مقاعد.

ولكن، إن كان زلزال داعش عزّز مواقع المعادين لفساد سلطة الإسلام السياسي الشيعي الحاكم منذ عام 2006 وطائفيتها؛ فإنه وُلد ظاهرة مضادّة نتج عنها فوز قائمة طائفية شيعية بالمركز الثاني وبفارق سبعة مقاعد فقط عن قائمة "سائرون"، أي قائمة "الفتح" التي ضمّت أبرز قيادات الحشد الشعبي بعد أن أعلنوا فكّ ارتباطهم به لأن الدستور وقانون الانتخابات العراقي يحزّمان انخراط القوات المسلّحة في النشاط السياسي.

أمام انهيار الجيش العراقي في مواجهة داعش، دعا المرجع الشيعي الأعلى في النجف، السيد علي السيستاني، العراقيين إلى "الجهاد الكفائي". وسرعان ما اندفعت فيالق مُسلّحة غير نظامية مُعلنة تليبتها دعوة المرجع. وهكذا تشكّل ما بات يُعرّف باسم "الحشد الشعبي" الذي يُقدّر عدد أعضائه بـ 150 ألف مقاتل. ولم يكن خافياً على أحد بالطبع أن هذا الحشد هو في حقيقته ميليشيات طائفية مُسلّحة كانت قائمة برغم إعلانها حلّ نفسها قبل سنوات. ومع أن مرجعية السيستاني في النجف تتعارض في مواقفها الفقهية والسياسية الكبرى مع مواقف إيران وسياساتها؛ فإن قادة أهمّ

فصائل هذا الحشد الذي شرعَ السيسستاني قيامه أعلنوا بصراحة أنهم يدينون بالولاء للسيد علي خامنئي، قائد جمهورية إيران الإسلامية لا للسيسستاني.

استثمر الحشد شعبية حقيقية تمتع بها لا في أوساط الشيعة فحسب، بل في أوساط سنية رأت فيه مخلصاً من كابوس داعش وحامياً للعراق منها، كما استثمر عضلاته العسكرية في ترهيب وترغيب جمهور لا يزال يخضع لسلطته في المناطق السنية المحررة، فضلاً عن شعبيته في مناطق الجنوب الشيعي بوصفه حامياً وربّ عمل لعشرات الألوف ممن كانوا عاطلين عن العمل.

## تفتت الكيانات الطائفية

كانت حصيلة متغيرات السنوات الأربع الأخيرة، انقلاباً في علاقات القوى داخل الكتل الشيعية، وكان أكثرها درامية خسارة قائمة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي 67 مقعداً لصالح قائمة الفتح بالدرجة الأولى. لكن القوى الشيعية مجتمعة ظلت تحتفظ بأغلبية المقاعد، بل ازدادت حصتها بدرجة ملحوظة من 153 إلى 187 مقعداً. ويعود هذا إلى التغيرات الحاصلة في الوسط السني بالدرجة الأساس.

واجهت الرموز السياسية السنية الانتخابات وهي في أشدّ حالات التفكك والضعف. فالمحافظات السنية هي أكثر المناطق التي تعرّضت لإرهاب داعش والدمار الذي ألحقته بها معارك تحريرها. ولا يزال أكثر من مليوني ناخب من أبنائها يعيشون في الخيام. كان ثمة شعور واسع بالنقمة على السياسيين السنة الذين حرّض بعضهم أبناء المناطق على القبول بداعش كردّ على النهج الطائفي لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وضاعف من هذا الشعور أن هؤلاء الساسة تركوهم لمصيرهم وتخلّوا عنهم، وشاعت نظرة بين أوساط السنة ترى أن سياسيينهم عادوا الآن ليستفيدوا من الأموال المخصصة لإعادة الإعمار. وترافق مع هذا الشعور تنامي ظاهرة إيجابية هي عودة ثقة كثير من الشباب السنة بالقوات المسلحة النظامية التي كانوا يرون فيها سيقاً طائفيّاً مسلطاً عليهم في ظلّ المالكي. وهذا ما يفسّر أن قائمة النصر التي يقودها حيدر العبادي احتلت المركز الأول في محافظة نينوى السنية، وهو ما يفسر كذلك أن عدداً من السياسيين السنة خاضوا الانتخابات مرشّحين عن قائمته لا عن القوائم السنية (القرار، العراق هويتنا).

## وماذا عن الأكراد؟

كانت كتلة الأحزاب الكردستانية توصف بأنها صانعة الملوك عند تشكيل كل حكومة، إذ كان الحزبان الكرديان الرئيسان: الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى جانب حركتين إسلاميتين كرديتين يخوضان الانتخابات في قائمة موحدة تضمن لهما الحصول على أكثر من خمسين مقعداً. لكن الرياح عصفت بكل ذلك الآن، إذ أدت مغامرة رئيس إقليم كردستان السابق مسعود البارزاني بإجراء استفتاء على استقلال الإقليم عن العراق في تشرين الأوّل/أكتوبر الماضي إلى أن يخسر الكرد كل ما حققوا من مكاسب طوال 15 سنة. فقد فرضت تركيا وإيران فضلاً عن بغداد حصاراً على الإقليم مجبرة إياه على تسليم السيطرة على منافذه الحدودية ومطاراته إلى السلطة الاتحادية، وأعدت القوات الاتحادية فرض سيطرتها على مناطق مُتَنازع عليها تمددت إليها قوات الإقليم بعد سقوط نظام صدام حسين، فضلاً عن مناطق محافظة كركوك الغنية بالنفط وأجزاء من محافظة ديالى المحاذية لبغداد التي سيطرت عليها مستغلةً انشغال الأخيرة بقتال داعش.

وجاء هذا الانهيار يُضاف إلى موجة السخط الشعبي على استئثار الفساد بدرجة قد تزيد عن مستوى فساد الحكومة الاتحادية، وتدهور مستوى معيشة سكان إقليم كردستان ليزيد من حدة الاتهامات المتبادلة بين الأحزاب وليؤدي إلى انشقاقات وبروز أحزاب جديدة دخل كل منها الانتخابات بقائمة منفردة.

إن أي مغامرة لتحليل التمثيل البرلماني الحالي للكتل الكردستانية ستنتطوي على مغالطة كبيرة نظراً إلى أن ثمة شبه إجماع بين المراقبين على أن الحزبين الكرديين الرئيسيين مارسا عمليات تزوير على نطاق واسع ومفضوح، ولا بد من انتظار نتائج العدّ والفرز اليدوي.

### الكتل الرئيسية الفائزة في الانتخابات

الفائز	تركيبتها	عدد المقاعد	عدد المقاعد في برلمان 2014	التغير	% المقاعد
سائرون	مقتدى الصدر مع حلفاء ثانويين مدنيين	54	34 (كتلة الأحرار الصدرية)	+20	16.4
الفتح	ميليشيات الحشد الشعبي المقرّبة من إيران	47	-	-	14.2
النصر	رئيس الوزراء حيدر العبادي	42	-	-	12.7

7.5	-67	92	25	رئيس الوزراء السابق المقرَّب من إيران نوري المالكي	دولة القانون
7.5	-	25	25	بقيادة مسعود البارزاني	الحزب الديمقراطي الكرديستاني
6.3	-	21	21	برئاسة إياد علاوي وقوى سنيّة	القائمة الوطنية
			19	عمّار الحكيم	تيار الحكمة



الكاتبة

عصام الخفاجي  
عصام الخفاجي أكاديمي وباحث يحمل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية وأخرى في الاقتصاد. درّس في جامعة أمستردام وجامعة نيويورك وجامعة يال. كما كان مستشاراً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) للشأن السوري، ومستشاراً للأمم المتحدة للشؤون العراقية.

وهو باحث مشارك في معهد الشرق الأوسط في واشنطن، ومحرر مساهم في "تقرير الشرق الأوسط" في واشنطن. وقد ألف خمسة كتب باللغتين الإنكليزية والعربية وأبحاثاً ودراسات وفصولاً ومقالات، تُرجم العديد منها إلى لغات أخرى.

## عن مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي الى تحقيق تغيير ديمقراطي. تلتزم المبادرة في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. وهي تقوم بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميزة.

- نتج بحوث أصيلة يقدمها خبراء محليون، وتشارك مع مؤسسات عربية ودولية لنشرها.
- نشجع الأفراد والمؤسسات على القيام بتطوير رؤيتهم الخاصة للحلول السياسية.
- نعبئ الأطراف المعنية لبناء تحالفات من أجل إنجاز التغيير.

هدفنا أن تشهد المنطقة العربية صعود وتنمية مجتمعات ديمقراطية عصرية.

تأسست "مبادرة الإصلاح العربي" عام 2005 ويشرف على عملها مجلس الأعضاء والهيئة التنفيذية.

[contact@arab-reform.net](mailto:contact@arab-reform.net)

[arab-reform.net](http://arab-reform.net)

©2018 - مبادرة الإصلاح العربي  
للإطلاع على شهادة حقوق التأليف والنشر، اضغط/ي هنا:

